

الرسائل الزينية في فقه الحنفية

هذا كتاب الرسائل الزينية في فقه

الحنفية تأليف العلامة الشيخ

زين الدين بن نجيم الحنفي

رضي الله عنه

آمين

وهو صاحب البحر الرائق فقهنا الله به

عدد ورقه

عدد

١٧٨

٢٢٩٤

مصحف

٢٢١٧٥

مصحف

نصف حقي

١٧٨



سُبْحَانَكَ الْمُنَزَّاهُ عَنِ الشَّبَاهِ وَالنَّظَائِرِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُتَقَضِّلِ
 بِغُفْرَانِ الصَّغَائِرِ وَالْكِبَائِرِ **وَأَشْهَدُ** أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
 وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ الْعَالَمِ تَمَازِي فِي الصَّغَائِرِ **وَاللَّهُ أَكْبَرُ** أَنْ يَضَافَ
 إِلَيْهِ سَمَةٌ حَدِيثٌ أَوْ خَالِطٌ بِأَشَارَةٍ مُشِيرٍ أَوْ عِبَارَةٍ عَابِرٍ
 وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ **فِي** جَمِيعِ الْمَوَارِدِ
 وَالْمَضَادِّ **وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ** عَلَى رَسُولِهِ الْمُنْتَسَبِ إِلَيْهِ
 جَمِيعِ الْفَضَائِلِ وَالْمَفَازِ الْمَذْكُورِ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِأَشْرَفِ الْأَسْمَاءِ
 وَالْأَلْقَابِ وَالنُّعُوتِ وَالْمَآثِرِ **وَعَلَى** آلِهِ الطَّيِّبِينَ الْأَمَاطِ
 وَصَحْبِهِ الْبُحُورِ الزَّوَاهِرِ **وَبَعْدُ** فَيَقُولُ الْعَبْدُ الضَّعِيفُ
 أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَنْفِيُّ **أَنْ** وَالِدِ الشَّيْخِ الْأَمَامِ الْعَالِمِ الْعَلَّامِ
 الْحَبْرِ الْبَحْرِ الْفَهَامِ **وَجِدَ** دَهْرَهُ **وَفَرِدَ** كَانِ مَصْرَهُ
 عِمْدَةَ الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ **وَقَدَرَهُ** الْفَضْلُ الْمَاهِرِينَ **نَحْنَامُ**
 الْمُحَقِّقِينَ وَالْمُفَيْتِينَ كَشَافِ الْمَشْكَلَاتِ وَالْمُعْضَلَاتِ طَرَا

أَهْلُ الْمِلَّةِ وَالِدِينَ **أَمَامِ** أَهْلِ الْفَقْهِ وَالْأَحْوَالِ **وَارْتَقَى** عِلْمُ
 سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ **مِنْ** خُصَّةِ اللَّهِ بِأَوْفَى حِظٍّ مِنَ الْعِلَالِ **وَأَوْفَى**
 مِنَ الْفَضَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ بِالْفَتْحِينَ الْقَرِيبِ وَالْمَعْلَى **وَلَمْ**
 يَتْرَكْ فِي حُوزِ الْمَكَارِمِ السَّنِيَّةِ مَكَانًا لَا **لَا** **وَحَقَّ** لَهُ قَوْلُ

مِنْ قَوْلِهِ

لَقَدْ دَلَّتْ لَهُ سُبُلُ الْمَعَايِنِ **وَفَاقَ** لِلْخَلْقِ طَرًّا بِالْبَيَانِ
مِنْ كَانَ

لَهُ الْفَقْهُ طَبِيعِيًّا لَا وَضْعِيًّا **وَحَقِيقِيًّا** لَا أَضَافِيًّا **نَهَارُهُ**
 فِي الْأَفْئَاتِ وَالنَّدَرِيسِ **وَلَيْلُهُ** فِي التَّالِيفِ وَالْمُطَالَعَةِ
وَلَقَدْ فَازَ فِي بَعْضِ مُوَاقِفِهِ **هَذَا** لَأَنَّ الْفَقْهَ أَوَّلَ فَنُونِي
 طَالَ مَا سَهَرَتْ فِيهِ عَيْنُونِي **وَأَعْمَلْتُ** بِذِي أَعْمَالِ الْجَدْنِ بَيْنِ
 بَصْرِي وَبَيْدِي وَطَنُونِي **وَلَمْ** أَنْزِلْ مِنْ رُفْعِ الْبَطْلِ أَعْيُنِي
 بِكَيْتِهِ قَدِيمًا وَجَدِيدًا **وَأَسْعَى** فِي تَحْصِيلِ مَا هَجَرَ مِنْهُ سَعْيًا
 خَفِيًّا **إِلَى** أَنْ وَقَفْتُ مِنْهَا عَلَى لَحْمِ الْغَفِيرِ **وَأَحْطَتْ** بِغَالِبِ
 الْكُتُبِ الْمَوْجُودَةِ فِي بَلَدِنَا الْقَاهِرَةِ مَطَالَعَةً وَتَامَلًا **بِحَيْثُ** لَمْ
 يَفْقِدْ إِلَّا الْقَدْرَ الْيَسِيرَ **أَنْتَهَى** كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ **فِي الْمَعْنَى**
 فَلَمْ تَكُنْ تَصْلُحُ إِلَّا لَهُ **وَلَمْ** يَكُنْ يَصِلُ إِلَّا لَهَا

٣
 • ولولاها أحد غير • لزلزلت الأرض لزلها •
 • فلولا قطعه ثبات القلوب • لما قبل الله أعمالها •
 وأي لا استطيع كنه صفاته • ولولا أعضاى جمعنا تكلم
 • المرحوم الشيخ زين الدين ابن الشيخ المرحوم إبراهيم بن
 الشيخ نجيم الحنفى • تفضل الله برحمته ورضوانه • وأسكنه
 فسيح جناته • وقدس روحه • وفتح في غيبته مراحه • وأفاض
 عليه من سخايب رحمته وغفرانه • وأسكنه فسيح جناته الفردوس
 الأعلى • والبسمة من حلى جناته • وبلغه المقام الأسبى الأسنى
 بجاه محمد • وغفر له ولوالديه • ولأجابه وتلامذته وإخوانه
 من المسلمين والمسلمات آمين • قد ألف رسائل • وقائع وحواش
 في فقه مذهب الحنفية من ابتدا أمره إلى أن قضى الله أمره
 يحتاج إليها في زماننا • وغالبها وقعت بين يدي القضاة
 مشايخ الإسلام فيطلبوا منه الجواب عن المسئلة فيوضحها
 لهم في رسالته • فيقع ذلك عندهم موقعا حسنا • وهذا مع
 وجود اشتغاله بالتدريس والافتاء والتأليف • كشرح الكثر
 المسنى بالبحر الرائق • شرح كثر الدقايق • يبلغ مائة وخمسون
 كراس • وصل فيه إلى آخر كتاب الدعوى • وكتاب لأشياء والنظائر

٢
 المستمل على سبعة فنون • الفريد في نوعه • لم يسبق إلى مثله
 وكتاب شرح المنار • المسنى بفتح الحفار • شرح المنار • وكتاب لب
 الأصول • مختصر تحرير الأصول • لابن الهمام • وافق اسمه مسماه
 وكالفتاوى الزينية • في فقه الحنفية • وصل فيه إلى التقاعدية
 وأكثر • ليس لها نظير في الفقه • وتعليق على الهداية بعض
 كراس من السؤج • كنت أقرأها في المدرسة الصغرى مشية بين
 كان مدرسا بها • وحاشية على جامع الفضولين • جدها الفقير
 في بعض كراس نحو العشرة وغير ذلك • مثل الفتاوى جمعها نحو
 ألف سؤال وأكثر • ورتبها على ترتيب الكتب • يسهل الكشف
 عنهم من الطهارة إلى الفرائض • وسميتها الفتاوى الزينية
 في فقه الحنفية • فأردت بعون الله تعالى • أن أجد ما نحن
 بصدده في بعض كراس على ترتيب تا ليفهم ليسهل الكشف
 عنهم • بعد تسميتهم بالرسائل الزينية • في مذهب الحنفية •
 نسبة إلى المؤلف • وكان ذلك بعد وفاة المرحوم بشهر
 في شهر شعبان • وتاريخ وفاة المرحوم يوم الأربعاء صبيحة
 ثامن رجب الفرد سنة سبعين وسبعمائة • فاقول وبالله
 المستعان والمعين •

عقد الرسائل الأربعون

خلا عن رسائل كثيرة. اخذوهم قضاء العساكر. ولم انقلهم
فنفهروهم ليسهل لكشف عنهم. **الاولى** رسالة في المياه
المسماة بالحيز الباقي. في جواز الوضوء من الفساق. **ورسالة**
في الافعال التي تفعل في الصلاة. على قواعد المذاهب الاربعه
ورسالة في اخراج القاضي والامام الوطائف بغير سبب
المسماة بالقول السري. في الرد على المفتري. **ورسالة** في
التوكيل العام. المسماة بالمسئله الخاصة. في الوكالة العامة
ورسالة في رفع العشاء عن وقتي العصر والعشاء. **ورسالة**
التحفة المرضيه. في الاراضي المصريه. **ورسالة** في تحليف
الطلاق المعلق على الابراهل يكون رجعي او باين. **ورسالة**
في طلب اليمين بعد حكم المالك. والباقى والقاضى. **ورسالة**
في تحرير المقال. في مسئلة الاستبدال. **ورسالة** فيما ضبط اهل
النقل. في خبر المفضل. في الطعن والطاعون. **ورسالة** في بيان
الرشوة واقسامها. **ورسالة** في الكنايس المصريه. **ورسالة** في
اقامة القاضي التعزير على المفسد بلاد غوي احد. **ورسالة** في
دخول اولاد البنات تحت لفظ الولد والاولاد. **ورسالة** في ما

يسقط من الحقوق. وما لا يسقط. **ورسالة** في حكم الاقطاعات
الديوانيه. **ورسالة** في من يتولى الحكم بعد موت الباشا. **ورسالة**
في السفينة اذا غرقت. او انكسرت. **ورسالة** في خاير بك. **ورسالة**
في شيخ الغوريه واؤلاده. **ورسالة** في الوقف على الذرية الوا
مع الشيخ سري الدين. **ورسالة** في بكاج الفضوي. **ورسالة**
في متروك التسمية عمدا. **ورسالة** فيما سمع فيه الشهادة حسبه
ورسالة في تعليق طلاق المراتين بتطليق الاخرى. **ورسالة**
في صورة دعوي في الاستبدال. **ورسالة** في المناقض في
الدعوي. **ورسالة** في الاستصحاب. **ورسالة** في النذر
بالصدق. **ورسالة** في صورة بيع الوقف لا على وجه الاستبدال
ورسالة في بيان المعامى كبايرها وصغارها. **ورسالة** في
المرتبات في الادقاف. **ورسالة** في صورة فتح الاجارة الطويلة
ورسالة في الحكم بالموجب بلاد غوي من احد. **ورسالة**
في اخراج هل المقتوض من خارج السنة الماضية او سنته.
ورسالة في الدعوي. **ورسالة** في حدود الفقه.
لؤلؤها. **ورسالة** ما يسقط من الحقوق بالاستحقاق
وما لا يسقط.

في مكاتيب الاوقاف وبطلانها
ورسالة التي استقر الحال
عليها فانها

هذه الرسالة الاولى في جواز الوضوء من الفساق في

بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله** الذي انزل من السماء ما طهروا بفضله • وجعله
مزيلا للاحداث والاحداث بطبعه • وانزال هذا الوصف عنه
بتغير وصفه • احمد على نعمه وفضله • واشكركم على ما اولانا
من دينه • واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له في حكمه •
واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله افضل خلقه • صلى
الله عليه وعلى اله وصحبه عدد خلقه • ورضاه نفسه • ووزنه
عرشه • **وبعد** فقد قال العبد الضعيف زين بن نجيم الخفي
لما اثر الكلام في مسئلة الوضوء من الفساق في الصغار الموضوعة
بالمدارس بين الخفية في عمرنا • سألني بعض الاصدقاء والاخوان
ان اكتب لهم رسالة في المياه • فاستخرجت الله تعالى • وجمعت
ما يتشبع فيها على وجه الاختصار • وسميتها الخبز الباق
في جواز الوضوء من الفساق في **فأقول** وبالله التوفيق •
اعلم ان العلماء رضي الله عنهم اجمعوا على ان الماء اذا تغير احد
اوصافه بالنجاسة لا يجوز الطهارة به قليلا كان الماء
او كثيرا • جاريا كان او غير جار • هكذا نقل الاجماع في كتبنا

ومن نقله ايضا النووي في شرح المذهب عن جماعة من
العلماء وان لم يتغير بها • فاتفق عامة العلماء على ان القليل
ينجس بما دون الكثير • لكن اختلفوا في الحد الفاصل بين
القليل والكثير **فقال** الشافعي اذا بلغ الماء قلتين فهو كثير ولا
هو قليل **وقال** ابو حنيفة رضي الله عنه في ظاهر الروا
يعتبر فيه اكرام المبتلي ان غلب على طنبه انه بحيث يعقل
النجاسة الى الجانب الاخر لا يجوز الوضوء والا جاز ومن
نص عليه انه ظاهر المذهب شمس لا يمة السرخسي في المبسوط
قال انه الاصح **وقال** الامام الرازي في احكام القرآن في
سورة الفرقان ان مذهب اصحابنا ان كل ما يتغير فيه
جزء من النجاسة • او غلب في الظن ذلك لا يجوز الوضوء به
سواء كان جاريا او لا انتهى **وقال** الامام ابو الحسن
الكرخي • وما كان من المياه في الغدران • او في مستنقع
من الارض رقت فيه نجاسة • نظر المستعمل في ذلك •
فان كان في غالب رايه ان النجاسة لم تخط بجميعه
كثرتة تغطي من الجانب الذي هو ظاهر عند • في غالب
رايه في اصابة الطاهر منه • وما كان قليلا يحيط العلم

ان الجاسة قد خلصت في جميعه. او كان ذلك في غالب
 رايه لم يتوضي منه انتهى **وقال** ركن الاسلام ابو الفضل
 عبد الرحمن الكرماني في شرح الايضاح واختلفت الروايات
 في تحديد الكبر والظاهر عن محمد انه عشر في عشر
 والصحيح عن ابي حنيفة انه لم يوقت في ذلك بشي وانما
 هو موكل الى غلبة الطن في خلوص الجاسة انتهى
وقال الحاكم الشهيد في الكافي الذي هو جمع كلام محمد
 قال ابو اعظمه كان محمد بن الحسن يوقت عشرة في عشرة
 ثم رجع الى قول ابي حنيفة وقال لا وقت فيه شي انتهى
وقال القاضي الاسيمايني في شرح مختصر الطحاوي
 ثم خذ الفاصل بين القليل والكثير عند اصحابنا هو
 الخلو وهو ان يخلص بعضه من جانب الى جانب ولم
 يفسر الخلو في رواية الاموك وسئل محمد عن حد
 الخوض فقال مقدار مسجدي فذرغوة فوجدوه ثمانية
 في ثمانية وبه اخذ محمد بن سلمة **وقال** بعضهم استحووا
 مسجد محمد فكان داخله ثمان في ثمان وخارجة عشر في
 عشر ثم رجع الى قول ابي حنيفة وقال لا وقت فيه شي

انتهى وفي معراج الدراية الصحيح عن ابي حنيفة انه لم يقدر
 في ذلك شي وانما قال هو موكل الى غلبة الطن في خلوص
 الجاسة من طرف الى طرف وهذا اقرب الى التحقيق
 لان المعبر عدم وصول الجاسة وغلبة الطن في ذلك
 تجري مجري اليقين في وجوب العمل كما اذا اُخبر واحد
 بجاسة الماء وجب العمل بقوله وذلك يختلف بحسب جهته
 الراي وطنه انتهى وكذا في شرح المجمع والمجتبي وفي الغاية
 ظاهر الرواية عن ابي حنيفة اعتباره لغلبة الطن وهو الاصح
 انتهى وكذا في التبيين وفي الينابيع قال ابو حنيفة الغدير
 العظيم هو الذي لا يخلص بعضه الى بعض ولم يفسره في
 ظاهر الرواية وفوضه الى راي المتبلي به وهو الصحيح وبه
 اخذ الكوفي انتهى وهكذا في كثير من الكتب ثبت بهذا
 القول المعبرة عن مشايخنا المتقدمين مذهب اصحابنا
 الامام الاعظم وصاحبيه ابي يوسف ومحمد رضي الله عنهم
 فتعين المصير اليه **واما** ما اختاره كثير من مشايخنا المتأخرين
 بل عامتهم كما نقله قاضي خان ونسبه بعضهم الى التمسح
 من اعتبار العشر في العشر فقد علمت انه ليس مذهب اصحابنا

الثلاثة وان محمد ان كان قد ربه رجع عنه. كان نقله الائمة
 الثقات المتقدمون. الدين هم اعلم بمذاهب اصحابنا. ولما كان
 المذهب القويض الى رأي المبطل به. وكان الواي يختلف
 بل من الناس من لا رأي له. لكن لا يجعل الابحاح من المذهب
 يدل عليه ما ذكره الامام الزاهدي في القينة. معلما بعلامة
 النون. قيل لا يضر وقعت عندنا اربع كتب. كتاب ابراهيم
 بن رستم. وادب القاضي عن الخفاف. وكتاب الجرد والنوار
 من جهة هشام. هل يجوز لنا ان نفيق منها. فقال ما صح عن
 اصحابنا فذلك علم بجنتي مرغوب فيه مرضي به. فاما الفتوي
 فاني لا اري لاحد ان يفتي بشي لا يفهمه. ولا يتحمل افعال الناس
 فان كانت مسائل قد اشتهرت وظهرت عن اصحابنا رجوت
 ان يسبح الاعتماد عليها في النوازل انتهى. وعلى تقديم الرجوع
 محمد رحمه الله عن هذا التقدير. فيما قد ربه لا يستلزم تقدير
 به الا في منظره. وهو لا يلزم غيره. وهذا لانه اوجب كونه
 مما استلزمه المبطل. فاستكثار واحد لا يلزم غيره. بل يختلف
 باختلاف ما يقع في قلب كل. وليس هذا من قبيل الامور التي
 يجب فيها على العاصي تقليد المجتهد. اليه اشار المحقق

كمال الدين ابن الهمام في شرح الهداية. ويريد ما في شرح الزاهد
 نقلا عن المحسن واضح حده ما لا يخلص بعض الما الي بعض بطن
 المبطل به واجتهاده. ولا يناظر المجتهد فيه انتهى. فعلم من هذا
 ان التقدير بعشر في عشر. لا يرجع الى اصيل شرعي يعتمد عليه
 كما قاله محيي السنة. **واما** ما استدل به صدر السريعة في
 شرح الوقاية عليه في قوله. وانما قد ربه بنا على قوله ضلي
 الله عليه وسلم. من حفري بيرا. فله حلقها اربعون ذراعا فيكون
 له حريمها من كل جانب عشرة. ففهم من هذا انه اذا اراد
 اخر ان يحفر في حريمها بيرا يمنع. لانه يجذب الما اليها وينقص
 الما في البير الاولي. وان اراد ان يحفر بيرا بالوعة يمنع ايضا
 لسراية النجاسة الى البير الاولي. وتنجس ماؤها. ولا يمنع منها
 ذرا الحريم. وهو عشر في عشر. فعلم ان الشرع اعتبر العشر
 في العشر في عدم سراية النجاسة. حتى لو كانت النجاسة
 تسري بحكم بالمنع انتهى. فهو مردود من ثلاثة اوجه **الاول**
 ما ذكره الشيخ تقي الدين الشمني في شرح النفاية من ان كون
 حريم البير عشرة اذرع في كل جانب قول البعض والصحيح
 انه اربعون من كل جانب. كما عرف في بابه. **الثاني** ما ذكره

يعقوب باشا ان قوام الارض اضغاف قوام الماء فقياسه عليها
 في مقدار عدم السراية غير مستقيم **الثالث** ان المختار المعتمد
 في البعد بين المبالوعة والدير نفوذ الريح ان تغير لونه او
 مزجه او طعمه تجس و الا فلا. هكذا في الخلاصة وقاوي قا
 خان وغيرهما **وضح** في التارخانيه ان اعتبار العشر في العشر
 على اعتبار حال رايهم. **والجواب** يختلف باختلاف صلاية
 الارض ومخاوتها فاذا عرفت هذا فاعلم ان الماء المستعمل لم
 تذكر صفته في ظاهر الرواية ولهذا ذكر في الكافي الذي هو
 جمع كلام محمد ان الماء المستعمل لا يجوز الوضوء به **ولم يبين**
 من الطهارة او نجاسة. فلهذا لم تثبت مشايخ العراق خلافا
 بين اصحابنا في صفته فقالوا انه طاهر غير طهور عند اصحابنا
 وغيرهم اثبت الخلاف **وقد** صح المشايخ مرواية محمد انه طاهر
 غير طهور عند اصحابنا وغيرهم حتى قال الزاهدي في المجتبى
 وقد صحت الروايات عن الكل انه طاهر غير طهور. الا
 الحسن انتهى **وقال** فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير
 هو المختار عندنا وهو المذكور في عامة كتب محمد عن اصحابنا
 واختارها المحققون من مشايخ ما وراء النهر وفي المحيط انه

المشهور

المشهور عن ابي حنيفة وفي سائر الفتاوي والشرح وعليه
 الفتوى ثبت بهذا ان الماء المستعمل طاهر غير طهور. عند
 اصحابنا الدلائل مرضي الله عنهم **وقد** قالوا ان الماء المستعمل
 اذا اختلط بالظهور يعتبر فيه الغلبة فان كان الماء
 لظهوره غالباً يجوز الوضوء بالكل. والا لا يجوز **ومن** نص
 عليه الامام الزيلعي في شرح الكز والعلامة سراج الدين
 الهندي في شرح الجداية والمحقق في فتح القدير وهو
 باطلافة يشتمل ما استعمل الماء خارجاً ثم اقي الماء المستعمل
 واختلط بالظهور او انغمس في الماء الطهور او توضي فيه
ويدل عليه ايضا ما في البدائع في الكلام على حديث لا يبولن
 احدكم في الماء الدائم مما لفظه لا يقال انه نهي لما فيه من
 اخراج الماء من ان يكون مطهراً من غير ضرورة وذلك حرام
 لا فاقول الماء القليل. انما يخرج عن كونه مطهراً باختلاط
 غير المطهر به اذا كان غير المطهر به غالباً كما في الورد
 واللبن. فاما اذا كان مغلوباً فلا. **وهما** الماء المستعمل
 ما يلاقي البدن ولا شك ان ذلك اقل من غير المستعمل
 فكيف يخرج به من ان يكون مطهراً انتهى **وقال** في موضع

اخر فيمن وقع في البير فان كان علي بدنه نجاسة حكيمة
 بان كان محدثا او جنبا او حائضا او نفسا فعلي قول من
 لم يجعل هذا الماء مستعملا وجعل المستعمل طاهرا لان غير
 المستعمل اكثر فلا يخرج عن كونه طهورا ما لم يكن المستعمل
 غالبا عليه كما لو صب اللبن في البير بالاجماع وبالت فيها
 شاة عند محمد انتهى **وقال** في موضع اخر ولو اختلط الماء
 المستعمل بالماء القليل قال بعضهم لا يجوز الوضوء به وان قل
 وهذا فاسد اما عند محمد فلا نه طاهر لم يغلب علي الماء
 المطلق فلا يغيره عن صفة الطهور كالكلب واما عندها
 فلان القليل لا يمكن التحرز عنه ثم الكثير عند محمد ما يغلب
 علي الماء المطلق وعندها ان يستبين نواضع القطرة في الاناء
 انتهى فهذا اصرح فيما قلناه **ويدل** عليه ايضا ما في خلاصة الفتا
 جبا اغتسل فاستفح من غيبه شيء في انايه لم يفسد عليه الماء
 انما اذا كان يسيل فيه سيلانا فاسده وكذا اخوض الحمام
 علي هذا وعلي قول محمد لا يفسده ما لم يغلب عليه يعني لا يخرج
 عن الطهور به انتهى بلفظه **فاذا** عرفت هذا لم تتأخر عن
 الحكم بصحة الوضوء في الفساق في الموضوع في المدارس

عند عدم غلبة الظن بغلبة الماء المستعمل او مساواة او
 وقوع نجاسة في البير ومنها لان الماء المستعمل هو ما يلاقي
 العضو وافضل عنه ولا شك انه قليل بالنسبة لما لم يستعمل
 الا اذا تكرر استعمال زمانا وغلب علي الظن ان الماء الطهور
 قليل فيجوز لا يجوز التطهير به فان قلت قد وجدنا فروعا
 كثيرة تخالف هذا طاهرا في الكتب المشهورة فقد صرح قاضي
 خان في فتاواه انه لو صب الوضوء في بير عند ابي حنيفة
 يترج كل الماء وعند صاحبيه اذا كان استنجي بذلك
 فكذلك وان لم يكن استنجي به علي قول محمد لا يلون نجسا
 لكن يترج منها عسرون ليصير الماء طهورا انتهى **هذا**
 طاهرا في استعمال الماء بوقوع قليل من الماء المستعمل فيه علي
 قول محمد وكذلك مسألة البير **محط** المذكورة في المتن
 والشروح دالة علي ان الماء يصير مستعملا عند محمد بالاغتسا
 فيه وهو رتسا رجل نزل لطب الغسل وليس علي بدنه
 نجاسة حقيقة فعند ابي حنيفة الماء والرجل نجسان
 وعند ابي يوسف علي حالهما وعند محمد الماء طاهر غير طهور
 والرجل طاهر مع ان الماء الذي لاقى بدنه في البير اقل

من غيره. وقد جعله محمد مستعملاً. وفي فتاوي قاضي خان
 أيضًا لو أدخل يد أو رجله في الآنا للبرد. يصير الماء مستعملًا
 لا بعد إمراره. وفي المبتغي بالعين المعجمة لو أدخل
 الكف صار الماء مستعملًا. وقال القاضي أبو زيد الدبوسي
 في الاسرار في الكلام على حديث لا يقول أحدكم من قال
 إن الماء المستعمل طاهر طهور. لا يجعل الاغتسال فيه حرام
 وكذا من قال طاهر غير طهور. لأن المذهب عنده أن
 الماء المستعمل إذا وقع في ماء آخر لم يفسد. حتى يغلب عليه
 منزلة اللبن يقع فيه. وقد رما يلاقي بدن المستعمل.
 يصير مستعملًا. وذلك القدر من جملة ما يغتسل فيه عادة
 يكون أقل من ما فضل عن ملاقات بدنه فلا يفسده. ويحيى
 طهورًا كذلك. ولا يجزى فيه الاغتسال. إلا أن يحكم بنجاسه
 الغسالة فيفسد الكل. وإن كان أكثر من الغسالة
 كقطرة خمر تقع في جب. إلا أن محمد يقول لما اغتسل
 في الماء القليل صار الكل مستعملًا كما انتهى. فهذا أوضح في
 أن محمد يقول بصيرورته مستعملًا بالاغتسال فيه. وفي
 الخلاصة رجل توضى في طشت. ثم صب ذلك الماء في بر ينج

منه إلا أكثر من عشرين دلوًا. ومن ما صبت فيه عند محمد
 وعند أبي حنيفة وأبي يوسف. ينزع ما البير كله. لأنه نجس
 عندهما انتهى. وفي منية المصلي. وعن الفقيه أبي جعفر لو توضى
 في أجمة القصب. فإن كان لا يخلص بعضه إلى بعض جاز.
 واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء انتهى.
 فمفهومه إذا كان الماء متصلاً ببعضه ببعض. فإنه لا يجوز التوضي
 فيه. وفي الخلاصة لو توضى في أجمة القصب أو في الأرض فيها
 فروع متصل بعضها ببعض. إن كان عشرين في عشرين جواز.
 انتهى فمفهومه أنه إذا كان أقل من عشرة لا يجوز التوضي فيه
 والأجمة محرمة الشجر الكثير الملقف. والمراد بها هنا.
 البطيخة التي هي منبت القصب. وفي الخلاصة ومنية المصلي
 أيضًا. ولو توضى في حوض. وعلى جميع وجه الماء الطلح. إذا كان
 بحال لو حرك لا يتحرك. يجوز انتهى. ومفهومه أنه إن كان
 يتحرك الطلح بتحريك الماء فإنه لا يجوز. فإن عدم تحريكه
 بتحريك الماء يدل على أنه بحاله من التكاثف والاشتباك
 بسطح الماء. بحيث يمنع انتقال الماء المستعمل الواقع فيه من ذلك
 المحل إلى محل آخر فيقع الوضوء بما مستعمل. والطلح نبت

اخضر يعلوا الماء بعضه على بعض وهذا كله يدل على ان
 الماء يصير مستعملًا بالوضوء فيه مطلقا قلت انما ذكرته
 من عبارة قاضي خان الاول من مسئلة البير **محمد** ومن كلام
 الدبوسي ومن عبارة الخلاصة الاولى فكله مبني على رواية
 ضعيفة عن محمد قاربه بان الماء يصير مستعملًا بوقوع القليل
 فيه من الماء المستعمل لا على الصحيح من مذهبه وسيظهر
 لك صدق المقالة الفادقة بالبينه العادلة **قال** في المحيط
 واذا وقع الماء المستعمل في البير يفسد الماء وينزع كله
 عند ابي يوسف لانه نجس وعند محمد لا يفسد ويجوز
 التوضي به ما لم يغلب على الماء وهو الصحيح لان الماء المستعمل
 طاهر غير طهور نصارك الماء المقيد اذا اختلط بالماء
 المطلق انتهى بلفظه **وقال** العلامة سراج الدين الهندي
 في شرح الهداية اذا وقع الماء المستعمل في البير لا يفسد عند
 محمد ويجوز الوضوء به ما لم يغلب على الماء وهو الصحيح كلما
 المقيد اذا اختلط بالماء المطلق **وفي** التحفة يجوز الوضوء
 به ما لم يغلب على الماء على المذهب المختار وبعضهم قالوا
 لا يجوز الوضوء به بخلاف قول الشافعي مع ان كلاهما طاهر

عند محمد فالفرق له ان الماء المستعمل من جنس ما البير
 فلا يستعمل فيه والبول ليس من جنسه فيعتبر الغالب
 فيه انتهى كلام العلامة السراج رحمه الله فقد افاد
 ان بعضهم قال باستعماله بوقوع القليل وان الصحيح
 المختار انه لا يصير مستعملًا ما لم يغلب عليه فهذه العبارة
 كشفت اللبس واوضحت كل تخمين وخدمت **واما** ما ذكرته
 عن فتاوي قاضي خان من صير ورتبه مستعملًا باذخال اليد
 فهذا يحول على الرواية الضعيفة القليلة بنجاسة الماء
 المستعمل لا على المختار للفتوي لان ملاقات النجس للماء
 القليل يعني نجاسته لا ملاقات الماء الطاهر له **وقد** كشف
 عن هذا اختتام المحققين كمال الدين ابن الهمام في شرح الهداية
 حجاب الاستار فقال حوضان صغيران يخرج الماء من أحدهما
 ويدخل في الآخر فتوضي في خلال ذلك جائز لانه جار وكذا
 اذا قطع الجاري من فوق وقد بقي جري الماء كان جائزا ان
 يتوضي بما يجري في الهز **وذكر** في فتاوي قاضي خان في
 المسألة الاولى **قال** والذي اجمع في الحفيرة الثانية فاسد
 وهذا مطلقا انما هو بنا على كون المستعمل نجسا وكذا

كثير من اشباه هذا **فاما** على المختار من رواية انه ظاهر
 غير ظهور. فالتحفظ ليفزع عليها. ولا يفتي بمثل هذه الفروع
 انتهى كلامه رحمه الله بلفظه **وتمامه** وقولهم في الحفيرة
 الثانية ان المجتمع فيها نجس بعد الحاق محل الوضوء بالجاري
 فيه نظره. بل الوجه انه ظاهر يتوضى به. كما يتوضو الاغفل
 من جهة المتوضي الالى. ومثله نجس فيما قطع من اعملاه
 وتوضا انسان بالجاري قبل استقراره انتهى كلامه **واما**
 مسألة الاجمة المذكورة في الخلاصة والمينة. ففزع ايضا
 على القول بنجاسة الماء المستعمل **وقد** صرح به شارح المينة
 العلامة محمد الشهير بابن امير حاج الحلي. تلميذ المحقق ابن
 الهمام. فقال وانما قيد الجواز بعدم الخلوص. لانه لو كان
 يخلص بعضه الى بعض لا يجوز. لكن على القول بنجاسة الماء
 المستعمل اما على طهارته فلا. بل يجوز ما لم يغلب على طهته ان
 القدر الذي يعتز به منه. لا يسقط فرض من مسح او غسل
 ما مستعمل او ما يمازجه ما مستعمل مساو له. او غالب عليه
 انتهى بلفظه **فهذا** صرح فيما قلناه من جواز الوضوء في
 الفساقى **واما** في مسألة الطهيب المذكورة في الخلاصة والمينة

فقال شارح المينة ايضا. ثم هذا ايضا بناء على نجاسة الماء
 المستعمل او مساواته **وكذا** صرح في مسئلة قالوا توضي في
 حوض انجد ماؤه. فانهم قالوا ان كان الجمد رقيقا ينكسر
 بالتحريك يجوز. **واما** اذا كان الجمد كبيرا قطعاً قطعاً لا يتحرك
 بالتحريك لا يجوز. **فقال** ثم هذا ايضا بناء على نجاسة
 الماء المستعمل. اما على طهارته **فلجواب** ما ذكرنا في السابق
 يعني ما قدمناه عنه. ونحمل فروعهما على هذا النحو. فاذا
 عرفت هذا تعين عليك القول بجواز الوضوء في الفساقى
 الصغار والموضوعة في المدارس بالشرط الذي قدمناه.
ومن هنا يعلم كما قال ابن العرشي رحمه الله. ان فهم المسائل
 على وجه التحقيق. يحتاج الى معرفة اصلين **احدهما** ان
 الطلاقات الفقها في الغالب مقيدة بقيود يعرفها صاحب
 الفهم المستقيم. المدارس للاصول والفروع. وانما يسكنون
 عنها اعتماداً على صحة فهم الطالب. **والثاني** ان هذه
 المسائل اجتهادية معقولة المعنى. لا يعرف الحكم فيها على
 الوجه التام. الا بمعرفة وجه الحكم الذي بني عليه وتفرع
 عنه. والافتقار الى المسائل على الطالب. ويجار ذهنه

فيها لعدم معرفة المبني ومن العمل ما ذكرناه حار في الحلاط
الغلط هذا ما ليسوا الله تعالى جمعه في اقل من نصف يوم
على يد مؤلفها زين ابن نجيم الحنفي في اواسط شهر ربيع الاول
من سنة احدى وخمسين وتسعمائة

وكان ذلك بالخائف الشيخية

والحمد لله رب العالمين

وصلي الله على

سيدنا محمد

والرزم

مقدمة لطيفة تشمل على قواعد المذاهب الاربعة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه اجمعين وبعد هذه مقدمة لطيفة
مشملة على ذكر الانفعال التي تفعل في الصلاة على وجه اللزوم
اجمالاً على المذاهب الاربعة ليكون الانسان على بصيرة
اتماً ما يلزم فعله في الصلاة على مذهب الامام الاعظم
ابي حنيفة النعمان رضي الله عنه وارضاه وجعل الجنة

منقلبه ومثواه فبسته وعشرون وهي على ثلاثة اقسام
القسم الاول الشرايط التي تكون خارج الماهية وهي
سنة الطهارة من الحدث والطهارة من الخبث وسنة
العورة واستقبال القبلة والايقاع في الوقت والنية

القسم الثاني الاركان التي تكون داخل الماهية وهي
سنة تكبيرة الاقتران او ما يقوم مقامها والقيام والقراءة
والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقدار التشهد ويلحق
بها الخروج من الصلاة بصنيع المصلي الثالث واجباتها وهي
ثلاثة عشر قراءة الفاتحة وضم السور وتعيين القراءة في

الاولين ورعاية الترتيب في فعل مكرر وتعديل الاركان
والوقوف الاول والتشهدان ولفظ السلام وقنوت الوتر
وتكبيرات العيدين والجمهور والاسرار فيما يجهر ويسر

والاصل انه اذا ترك شرطاً او ركناً مع القدرة على فعله بطلت
صلاة عمداً كان او سهواً واذا ترك واجباً لا يبطل مطلقاً
لكن اذا كان عمداً وجب عليه الاعادة فان لم يعد سقط
الفرض عنه وان كان سهواً وجب عليه سجدة التمام
فان لم يسجد بها وجب عليه الاعادة واتماً مذهب الامام